

إسرائيل تعلن عن بناء وحدات جديدة للمستوطنين والفلسطينيين

بواسطة ديفيد ماكوفسكي (ar/experts/dyfyd-makwfsky-0/)

أغسطس
متوفر أيضا باللغات:

(English (/policy-analysis/israel-announces-new-units-settlers-and-palestinians))

عن المؤلفين



ديفيد ماكوفسكي (ar/experts/dyfyd-makwfsky-0/)

ديفيد ماكوفسكي هو زميل زيفغر المميز ومدير مشروع عملية السلام في الشرق الأوسط في معهد واشنطن

rael-)
bank-
new-
ments-
map-
B.jpg



تحليل موجز

في 5 و 6 آب/أغسطس وافقت لجنة إسرائيلية مشتركة من عدة وزارات على بناء مجموعتين من الوحدات الاستيطانية في الضفة الغربية بعضها للمستوطنين الإسرائيليين والبعض الآخر للفلسطينيين ويبدو أن عوامل مختلفة كانت وراء هذين الإعلانين وقد تكون تداعياتها واسعة النطاق وربما تكون الوحدات الإسرائيلية الجديدة مرتبطة بإعادة الانتخابات في أيلول/سبتمبر (-netanyahu-tougher-election-math) <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/netanyahu-tougher-election-math> لكن موقعها سيُمثّل تحولاً مقلقاً إذا ما تكرر بعد الانتخابات أما بالنسبة للفلسطينيين فيعكس القرار المرة الأولى خلال ثلاث سنوات التي مُنحوا فيها أي وحدات في المنطقة (ج) التي هي جزء من الضفة الغربية التي تولّت إسرائيل السيطرة الكاملة عليها بعد "اتفاقيات أوسلو". وليس من قبيل الصدفة أنه قد تم إصدار الإعلانين في غضون بضعة أيام من بعضهما البعض

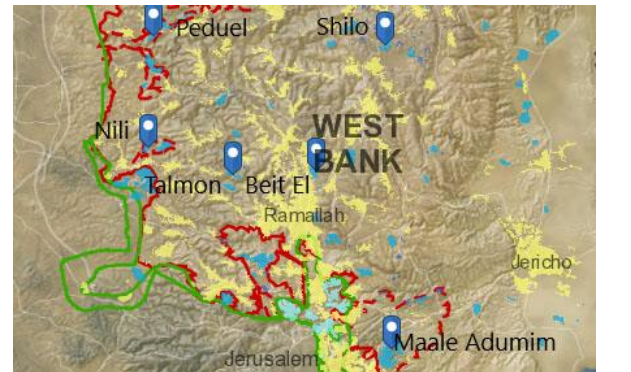
اتجاه جديد مقلق

تعيش أغلبية كبيرة من المستوطنين الإسرائيليين في وحدات تقع خارج الحاجز الأمني للضفة الغربية وبالقرب من المناطق الحضرية (المدن) الإسرائيلية ولا تشكّل هذه المنطقة سوى 8% من إجمالي مساحة الضفة الغربية سواء على طول خطوط وقف إطلاق النار لعام 1967 أو مجاورة لها وتمركزت فيها معظم الجولات السابقة من الموافقات على المستوطنات ولكن هذه المرة يقع ثلثا الوحدات التي تُمّت الموافقة عليها أو هي في المرحلة ما قبل الأخيرة من الموافقة - 1609 من أصل 2343 - خارج الحاجز

(<https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Maps/israel-westbank-settlement-approvals-map-Aug2019-FULL.pdf>)

(<https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Maps/israel-westbank-settlement-approvals-map-Aug2019-FULL.pdf>)

(<https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Maps/israel-westbank-settlement-approvals-map-Aug2019-FULL.pdf>)



"انقر على الصورة للحصول على خريطة كاملة للموافقات على الوحدات الاستيطانية الجديدة للحصول على المزيد من خرائط الضفة الغربية راجع الأداة المتعددة الوسائط "المستوطنات والحلول" (<https://www.washingtoninstitute.org/westbankinteractivemap/>) التابعة لمعهد واشنطن".

ويمكن أن يساعد حصر مستوطنات جديدة في مناطق داخل الحاجز الأمني في الحفاظ على قابلية تطبيق حل الدولتين لأنه من المرجح أن يتم ضم هذه المستوطنات إلى إسرائيل كجزء من عملية تبادل الأراضي خلال مفاوضات الوضع النهائي وبهذا المعنى على الأقل يمكن اعتبار هذه المستوطنات أقل استفزازية ومع ذلك فإن إضافة وحدات جديدة خارج الحاجز هو أمر استفزازي للغاية ويجعل الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين أكثر صعوبة في المستقبل ويمثّل السؤال الرئيسي فيما إذا كانت هذه الخطوة هي بداية لاتجاه جديد أو حجة سياسية مؤقتة

عملية الموافقة على المستوطنات

في السنوات الأخيرة أعادت إسرائيل هيكلية عملية الموافقة لتقليل احتمالات الإعلانات المفاجئة التي قد تكون مرجحة من الناحية السياسية كما حدث في عام 2010 عندما تمت الموافقة على وحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية خلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي آنذاك جو بايدن. واليوم يجب أن تمر طلبات الموافقة على وحدات جديدة بست مراحل قبل أن تمنح السلطات الإسرائيلية موافقتها النهائية. وقد ركزت الاجتماعات المعقدة في 5 و 6 آب/أغسطس على المرحلتين الأخيرتين: الوحدات المعتمدة للبناء الفوري والوحدات التي تشارف الموافقة عليها من المرحلة الأخيرة بانتظار مرور فترة ستين يوماً لبروز أي تحديات قانونية التي نادراً ما تكون مثبتة مما يعني أنه يمكن باطمئنان ضمها إلى الفئة الأولى.

وكانت حصيلة الوحدات التي تفت الموافقة عليها الأسبوع الماضي من بين الأكبر منذ سنوات رغم أنه لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى ستوسع الوحدات الجديدة الوجود الفعلي لإسرائيل في الضفة الغربية. وفي الماضي توصلت الحكومات التي ترأسها بنيامين نتنياهو إلى تفاهات غير رسمية مع واشنطن تم بموجبها توسيع المستوطنات في المناطق المتاخمة للوحدات المبنية بدلاً من امتدادها إلى مناطق جديدة تماماً ومن غير المؤكد ما إذا كانت هذه الاتفاقات لا تزال سارية.

تغيير النسب الديموغرافية والجغرافية

حالياً يعيش حوالي 448,000 مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية - 344,000 داخل الجدار الأمني و 104,000 خارجه. وبما أن إسرائيل ضمت القدس الشرقية اسماً فهي لا تعتبر الـ 320,000 إسرائيلي الذي يعيشون فيها كمستوطنين رغم أن دول أخرى تعتبرهم كذلك. وفي كلتا الحالتين فإن نسبة المستوطنين الذين يعيشون داخل الجدار عالية: 86% بمن فيهم أولئك في القدس الشرقية و 77% بدونها.

وفي الماضي كانت معظم وحدات المستوطنات الجديدة تعكس هذه النسبة تقريباً لكن الموافقات التي صدرت الأسبوع الماضي غيّرت ذلك تماماً - 68.7% من الوحدات الجديدة تقع خارج الحاجز و 31.3% داخله. ويعني بناء 1,609 وحدة خارج الحاجز إضافة ما يقدر بـ 6,800 مستوطن إسرائيلي جديد هناك وربما أكثر من ذلك بالنظر إلى الحجم الأكبر لعائلات المستوطنين.

Settlement Units Approved Inside and Outside Barrier, August 2019
(sites/default/files/imports/ddb37bbe31870362cd0ae6b5ebcf462b.jpeg)

Settlement	Inside	Outside	Status
Bracha	—	56	Approved for deposit
Einav	—	26	Approved for validity
Revava	55	—	Approved for deposit
Kiryat Netefim	84	—	Approved for validity
Pduel	107	—	Approved for validity
Yakir	78	—	Approved for deposit
Kfar Adumim	132	—	Approved for deposit
Ganei Modiin	194	—	Approved for validity
Nili	—	416	Approved for deposit
Talmon	—	168	Approved for deposit
Shilo	—	51	Approved for validity
Beit El	—	382	Approved for deposit
Otniel	—	29	Approved for validity
Shimaa	—	84	Approved for deposit
Beit Hagai	—	76	Approved for validity
Givat Salit	—	94	Outpost, approved for validity
Maskiyot	—	27	Approved for validity
Asfar	—	200	Approved for deposit
Maale Adumim	18	—	Approved for validity
Efrat	66	—	Approved for validity
TOTAL	734	1,609	

الحسابات السياسية لتنتياهو

على الرغم من نجاحه الانتخابي في رئاسة الائتلافات اليمينية عادةً ما يُهزم نتنياهو في صناديق الاقتراع عندما يحاول استمالة الناخبين من المستوطنين الذين يعيشون خارج الحاجز الأمني. فأولئك الذين يعيشون داخله هم أكثر دعماً له معتقدين أنه سينتقم ضدهم إلى إسرائيل وليس استبعادهم عنها بموجب أي ترتيب يقوم على [حل] الدولتين قد يتم إبرامه مع الفلسطينيين. وفي المقابل لا يرى المستوطنون خارج الحاجز الأمني أي فرصة للحفاظ على أراضيهم في إطار مقارنة الدولتين وهم أكثر عرضة لأن يتم التخلي عنهم في حال حدوث تبادل للأراضي. وبالتالي يشكون إلى حد كبير بالتزام نتنياهو الإيديولوجي برفاههم ولم يغزهم بسهولة تراجع الظاهري عن مقارنة الدولتين في السنوات الأخيرة.

وكانت أزمات من يمين نتنياهو قد استفادت من هذا الواقع حيث هزمت بهامش ثلاثة إلى واحد في أوساط الناخبين خارج الحاجز الأمني. وصحّ هذا الاتجاه أيضاً حتى خلال الحملة الانتخابية في نيسان/أبريل حين أشار نتنياهو علناً إلى إمكانية قيام إسرائيل بضم أجزاء من الضفة الغربية بشكل أحادي الجانب. ومن خلال جعل الحكومة توافق على المزيد من الوحدات خارج الحاجز الأمني قبل إعادة الانتخابات الشهر المقبل ربما يحاول نتنياهو أن يُظهر للمستوطنين أنه يمكن الوثوق به من الناحية الإيديولوجية. وربما لم يكن من المستغرب أن تكون بيت إيل إحدى المستوطنات التي حصلت على أكثر الوحدات الجديدة (382). وتقع بيت إيل خارج الحاجز وهي مستوطنة إيديولوجية رائدة للحركة كما أنها مُحببة من قبل الرئيس السابق لجمعية "أصدقاء بيت إيل الأمريكيين" السفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان.

وحدات فلسطينية جديدة في المنطقة (ج)

بالإضافة إلى موافقة الحكومة الإسرائيلية على المستوطنات [الجديدة] أقرت أيضاً [بناء] 715 وحدة جديدة للفلسطينيين في المنطقة (ج) وهي المنطقة التي تشكل 60% من الضفة الغربية وما زالت حساسة للغاية من الناحية السياسية وتمارس السلطة الفلسطينية مستويات مختلفة من السيطرة في المنطقة (أ) (المناطق الحضرية الفلسطينية) والمنطقة (ب) (المناطق المحيطة بهذه المناطق الحضرية) والتي يبلغ مجموعها 40% من الضفة الغربية وتتولى إسرائيل السيطرة الأمنية الكاملة على المنطقة (ج) ولكن الجانبين لم يتفقا بعد على وضع هذه المنطقة خارج هذا الواقع مما يجعلها ساحة مركزية للصراع السياسي.

ومن جانبهم غالباً ما يشير الفلسطينيون إلى القيمة الاقتصادية للمنطقة (أ) (المدن الفلسطينية) - ففي عام 2016 على سبيل المثال خلصت دراسة أجراها "البنك الدولي" إلى أن عدم النفاذ الاقتصادي لـ "السلطة الفلسطينية" في المنطقة (ج) قلل من "نتاجها المحلي الإجمالي" بنسبة 35 في المائة ولكن في إسرائيل كرس حزب يميني - بقيادة وزير العدل السابقة إيليت شاكيد ووزير التربية السابق نفتالي بينيت - نفسه لضمان عدم تنازل إسرائيل عن شبر واحد من المنطقة (ج). ومن بين تدابير أخرى أُعدت إجراءات لا يمكن بموجبها تخصيص أي أرض في تلك المنطقة إلى الفلسطينيين دون موافقة مجلس الوزراء الأمني. ويدعو الاثنان صراحةً إسرائيل إلى ضم كافة المنطقة (ج) إلى أراضيها.

وبفرض هذا الضغط السياسي سبب موافقة إسرائيل على عدد قليل جداً من الوحدات الفلسطينية في المنطقة (ج) قبل الأسبوع الماضي. ومنذ عام 2000 إلى عام 2016 أفادت بعض التقارير إن إسرائيل لم توافق سوى على 226 وحدة مجتمعاً ولم تقر أي وحدة بعد عام 2016. فلماذا وافقت الآن على بناء 715 وحدة من جهة يتزامن الإعلان في الأسبوع الماضي مع زيارة مبعوث البيت الأبيض جاريد كوشنر إلى الشرق الأوسط وربما يكون نتيجتها قد اعتقد أن الموافقات الخاصة بالمنطقة (ج) ستساعد كوشنر أثناء جولته في العواصم العربية [واحتمالاً] تعرّضه لانتقادات بسبب غياب التفاصيل المتعلقة بخطة السلام التي وضعتها الإدارة الأمريكية والتي طال انتظارها. غير أن الإعلان عن وحدات فلسطينية جديدة لم يحظ بأي اهتمام في العالم العربي حيث ركزت الحكومات بدلاً من ذلك على الوحدات الإسرائيلية الجديدة خارج الحاجز الأمني. وتشمل تفسيرات محتملة أخرى الإحراج التي تشعر به إسرائيل من عمليات هدم المنازل في الآونة الأخيرة في مناطق خاضعة لسيطرة "السلطة الفلسطينية" ورغبتها في التخفيف من حدة الاعتراضات الدولية على العدد الكبير من الوحدات الإسرائيلية الجديدة.

ومن غير الواضح ما هو الموقع المحدد لهذه الوحدات الفلسطينية وقد تكهن البعض بأنه قد لا يتم بناؤها أبداً. ففي عام 1997 خلال ولاية نتنياهو الأولى كرئيس وزراء أدلى بإعلان مزدوج مماثل وافق فيه على بناء وحدات إسرائيلية في منطقة هارجوم (أو جبل أبو غنيم) في القدس الشرقية بالتزامن مع وحدات فلسطينية جديدة غير أنه لم يتم بناء هذه الأخيرة قط. واليوم انتشرت بعض المنازل في القرى الفلسطينية الواقعة على حافة المنطقة (ب) إلى داخل المنطقة (ج) مما يجعلها مكاناً محتملاً للوحدات الجديدة البالغ عددها 715 وحدة.

الخلاصة

على الرغم من الشكوك المتزايدة بصّر مستشارو الرئيس ترامب على أنهم سيعرضون خطتهم للسلام في المستقبل القريب حتى لو لم يتم ذلك إلا بعد الانتخابات التي ستجرى في إسرائيل في 17 أيلول/سبتمبر. بيد إذا كان بناء ثلثي الوحدات الاستيطانية الإسرائيلية الجديدة خارج الحاجز الأمني هو المعيار الجديد وليس مجرد تضليل قبل الانتخابات فسوف يؤدي ذلك إلى تآكل أي ثقة متبقية في مساعي جهود السلام الأمريكية. وبسبب تنامي الشكوك أيضاً فيما يتعلق بالوحدات الفلسطينية الجديدة في المنطقة (ج) فقد يُعزى ذلك إدارة ترامب على التشديد على بناء هذه الوحدات. وفي كلتا الحالتين ينبغي أن تسترشد واشنطن بفهم الأماكن التي تلتقي فيها العوامل الديمغرافية بالعوامل الجغرافية في الضفة الغربية وأن تحدّ وفقاً لذلك من المطالب المفرطة من كلا الجانبين.

ديفيد ماكوفسكي هو زميل "زيغلر" المميز ومدير "برنامج العلاقات العربية - الإسرائيلية" في معهد واشنطن والمؤلف المشارك مع دينس روس للكتاب الذي سيُنشر قريباً بعنوان "كن قوياً وذو شجاعة جيدة: كيف عمل قادة إسرائيل الأكثر أهمية على تحديد مصيرها" (PublicAffairs/Hachette). ❖

موصى به



BRIEF ANALYSIS

[Iran Takes Next Steps on Rocket Technology](#)

//

Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)



تحليل موجز

[السعودية تُعدّل تاريخها وتقلّص من دور الوهابية](#)

فبراير

سايمون هندرسون

([ar/policy-analysis/alswdyt-tudwl-tarykhha-wtqlws-mn-dwr-alwhabyt/](#))



BRIEF ANALYSIS

[Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response](#)

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

Ido Levy ,
Craig Whiteside

([/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response](#))

TOPICS

([ar/policy-analysis/mlyt-islam/](#)) عملية السلام

([ar/policy-analysis/allaqat-alrbyt-alarayylyt/](#)) العلاقات العربية الإسرائيلية

المناطق والبلدان

([ar/policy-analysis/alfstynywn/](#)) الفلسطينيون

([ar/policy-analysis/asrayylyt/](#)) إسرائيل